KnE Social Sciences

AICHS
The Second Annual International Conference on Human Sciences (AICHS) / Fallujah During the Ottoman & Iraqi Monarchy Eras
Volume 2020

Knowledge E
enriching | engaging | empowering

Conference Paper

Fallujah in Ottoman Period 1881-1917 A.D: Documentary Study

الفلوجة في العهد العثماني ١٨٨١-١٩١٧م دراسة وثائقية

Dr. Imad Karim Abbas Al.rawi[1] and Dr. Qutaiba Ali Jasem Al.Subaihi[2]

م.د. عماد كريم عباس الراوي[١] وم.د قتيبة علي جاسم الصبيحي[٢]

[1]Department of History, College of Arts, University of Anbar, Iraq

[2]Department of History, College of Education for Himanities, University of Anbar, Iraq

[١]قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الانبار، العراق

[٢]قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الانسانية- جامعة الانبار، العراق

Abstract

The location of Fallujah, sitting on land and river transport routes, coupled with its proximity to Baghdad, contributed to its expansion at the end of the nineteenth century. The increase in population drew it to the attention of the Ottoman Empire. Formerly a village in the region of Saqlawiya, after the Ottomans constructed a large wooden bridge in 1885, it became the metropolitan centre for the region. At this time, the Ottomans also increaseds the size of their gharrison at Fallujah, to protect their burgeoning trade routes, especially those with Bagdhad. The city also gained a motor vessel to allow it to transport goods and military equipment to Baghdad. This study considers these developments, and also dicusses the Ottoman policies of pacification and subjugation with regards to the Arab tribes living in villages around Fallujah, ranging from taxation and military force to peace-keeping mediation to prevent inter-tribal conflicts.

الملخص

ان وقوع الفلوجة على طرق المواصلات البرية والنهرية، فضلاً عن قربها من مركز ولاية بغداد أدى الى تطورها بشكل ملحوظ نهاية القرن التاسع عشر فازدادت اعداد سكانها، مما دفع الدولة العثمانية الى الاهتمام بها، إذ شيدت فيها جسر خشبي عام ١٨٨٥م وجعلت منها مركز ناحية بعد ان كانت قرية تابعة لناحية الصقلاوية، كما قامت بزيادة اعداد الجنود في حاميتها العسكرية بهدف توفير الامن وحماية الطرق التجارية التي تربطها بالمدن الأخرى، ولاسيما بغداد، فيما اهتمت بطرق النقل والمواصلات، فقد زودت بلدية الفلوجة بسفينة تعمل بالمحرك لنقل البضائع والمعدات الحربية الى بغداد، وقد كان للدولة العثمانية سياسة خاصة في تعاملها مع العشائر العربية التي تقطن في قرى الفلوجة منها ما يتعلق بفرض الضرائب على فلاحيها، واستخدامها للقوة العسكرية في حيال التمردات التي تقوم بها تلك العشائر المتمثلة بهجومها على القوافل التجارية، اضف الى ذلك ان الدولة العثمانية لطالما حاولت منع حدوث النزاعات العشائرية بين العشائر العربية في تلك المنطقة سعياً منها لإقرار الامن وإخضاع العشائر لسلطتها.

Corresponding Author:
Dr. Imad Karim Abbas Al.rawi
edw.emadkareem55@uoanbar.edu
Dr. Qutaiba Ali Jasem Al.Subaihi
Dr.qutaiba2017@gmail.com

Received: 12 April 2020
Accepted: 21 May 2020
Published: 14 June 2020

Publishing services provided by Knowledge E

© Dr. Imad Karim Abbas Al.rawi and Dr. Imad Karim Abbas Al.rawi. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use and redistribution provided that the original author and source are credited.

Selection and Peer-review under the responsibility of the AICHS Conference Committee.

OPEN ACCESS

Keywords: Administration Side, Military Force, Ottoman State, Fallujah, Arabian Treble

الكلمات المفتاحية: الجانب الاداري، الحامية العسكرية، الدولة العثمانية، الفلوجة، العشائر العربية

المقدمة

خضعت الفلوجة للحكم العثماني على أثر دخولهم الى بغداد عام ١٥٣٤م وطردهم للقوات الفارسية منها، اذ كانت احدى القرى القريبة من مركز ولاية بغداد والتي بدأت أهميتها تظهر منذ القرن السابع عشر، فقد جعلت منها الدولة العثمانية مقراً للعديد من مخازن العتاد. سكنها والقرى المحيطة بها نسيجاً من العشائر العربية، وقد اهتمت الدولة العثمانية ببعض المرافق الخدمية التي تتعلق بطرق النقل والمواصلات النهرية والبرية منها، والنواحي العمرانية كبناء الجوامع، والخانات، والقلاع العسكرية، وتشييد الجسور.

فرضت عليَ طبيعة البحث ان اتبع الموضوعية في كتابته، اذ استند الى أربعة محاور كان أولها تناولي للجانب الإداري والعمراني الذي بحثت من خلاله موقع الفلوجة الجغرافي والجهاز الإداري الذي عمل على إدارة أمورها، كما درست الجوانب العمرانية وما شهدته الفلوجة من بناءٍ للجوامع والخانات والمحلات التجارية، فيما تناولت في المحور الثاني الحامية العسكرية والكيفية التي كان تدار بها ومقراتها وتموينها والواجبات المناطة بها، فضلاً عن ان طرق النقل والمواصلات التي جعلت منها المحور الثالث بحثت من خلالها بدائية وسائل النقل، والاخطار التي تحيق بالقوافل التجارية التي كانت تسلك الطرق البرية، ولا سيما بين الفلوجة وبغداد والاهتمام المتواضع الذي ابدته الدولة العثمانية بالطرق البرية والنهرية. اما المحور الرابع والأخير الذي ختمت به البحث، فقد تناولت في سياسة الدولة العثمانية تجاه العشائر العربية التي تقطن القرى المحيطة بالفلوجة على ضفتي نهر الفرات تمثلت بفرضها للضرائب على المحاصيل الزراعية وردع المتمردين من تلك العشائر ومنعها لحدوث النزاعات فيما بينها.

اولاً. الجانب الإداري والعمراني.

تقع الفلوجة الى الغرب من بغداد على مسافة ثلاثة أربعين ميلاً بين دائرتي عرض ١٧ ٣٣ -٢١ ٣٣ شمالاً وخطي طول ٤٤ ٤٣-٤٩ ٤٣ شرقاً[١] ظهرت لأول مرة في الوثائق العثمانية في منتصف القرن السادس عشر كونها احدى القرى التابعة لولاية بغداد[٢]، وقد زادت أهميتها مع بداية القرن السابع عشر، اذ اتخذتها الدولة العثمانية مقراً لخزن العتاد لقربها من ولاية بغداد، غير ان الفلوجة خرجت عن الحكم العثماني بعد ان سيطرت عليها القوات الفارسية

التي احتلت بغداد عام ١٦٢٣م على اثر حركة التمرد التي قام بها بكر صوباشي ضد والي بغداد العثماني[٣]، الامر الذي دفع الدولة العثمانية الى تسيير العديد من الحملات العسكرية لاستعادة ولاية بغداد من القوات الفارسية كانت اخرها حملة السلطان مراد الرابع[٤] ١٦٢٣-١٦٤٠م عام ١٦٣٨م الذي تمكن عن طريقها من طرد القوات الفارسية من ولاية بغداد والمناطق المحيطة بها فعادت بذلك الفلوجة الى الحكم العثماني[٥].

لم ترتقِ الفلوجة من حيث المستوى الإداري الى أكثر من قرية حتى نهاية القرن التاسع عشر، فقد انتقلت في تبعيتها الإدارية الى ناحية الصقلاوية[٦] التي تأسست عام ١٨٧١م من قبل والي بغداد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢م عام ١٨٧١م جعلها احدى النواحي التابعة للواء الدليم التابع اداريا الى ولاية بغداد[٧]، وقد كانت الدولة العثمانية تعتمد في ادارتها للقرى على هيئات اطلقت عليها اسم (هيئات اختيارية القرى) واناطت بها بعض المهام من أهمها الإبلاغ عن الأشخاص الخارجين عن القانون كالسراق وقطاع الطرق وفي حالة هروبهم فأنها تتحمل مسؤولية عدم الإبلاغ عنهم بأن تعمل تلك الهيئات على جباية أموال من سكان القرى التي وقعت فيها عمليات السلب والنهب تصل الى ضعف ما سرقه أولئك السراق وقطاع الطرق من القوافل التجارية او أموال تعود ملكيتها للدولة، وقد كان في الفلوجة هيئة اختيارية ارتبطت بشكل مباشر بمدير ناحية الصقلاوية كونها احدى القرى التابعة لها[٨].

قدم مجلس ولاية بغداد مقترحه الى الحكومة المركزية في إستانبول عام ١٨٩٥م القاضي بتحويل مركز ناحية الصقلاوية الى الفلوجة مبرراً ذلك بالتطور الذي شهدته الفلوجة في الناحية العمرانية بعد عام ١٨٨٥م نتيجة انشاء الجسر الخشبي فيها الرابط بين ضفتي الفرات، وتزايد اعداد سكانها بعد الهجرات التي جاءت اليها من مركز ناحية الصقلاوية، فضلاً عن منع عشيرتي شمر وعنزة من الاقتتال فيما بينهما[٩]، اذ لطالما استخدمت عشيرة عنزة الجسر الخشبي في الفلوجة للعبور الى الضفة الأخرى من اجل شن هجماتها ضد عشيرة شمر[١٠]، كما ان الاخطار التي شكلتها فيضانات نهر الفرات على حياة المارة من عامة الناس والتجار وبضائعهم في معبري الصقلاوية، والشيلاوية على الرغم من السدة التي انشأها والي بغداد سري باشا عام ١٨٨٩م بهدف حماية ناحية الصقلاوية من فيضانات نهر الفرات[١١] كانت احدى المبررات التي دفعت مجلس ولاية بغداد الى تقديم مقترحه بنقل مركز الناحية من الصقلاوية الى الفلوجة[١٢].

قامت دوائر الحكومة المركزية في إستانبول بدراسة مقترح مجلس ولاية بغداد بنقل مركز الناحية من الصقلاوية الى الفلوجة من كافة الجوانب، اذ وجه الصدر الأعظم رفعت باشا وزارتي الداخلية والمالية[١٣] ودائرة الأركان الحربية العمومية بدراسة ذلك المقترح، فيما يتعلق باختصاصاتها دراسة مستفيضة، وقد نتج عن تلك الدراسة موافقتها على المقترح، اذ اوضحت دائرة الأركان الحربية العمومية ان الفلوجة والصقلاوية فيها تشكيل عسكري واحد اطلق عليه اسم الطابور وأكدت انه ليس هناك اية محاذير عسكرية تقف في طريق تحويل مركز الناحية الى الفلوجة بل على العكس فان وجود الجسر في تلك المنطقة من شأنه تسهيل السوق العسكري[١٤]، فيما أبدت

وزارتي المالية والداخلية موافقتهما على المقترح[١٥]، فقد وجهت وزارة الداخلية مجلس ولاية بغداد تزويد إدارة سجل النفوس بالمعلومات المتعلقة بسكان الفلوجة بعد تحويلها الى مركز ناحية[١٦].

تمخضت الدراسة المستفيضة التي أجرتها دوائر الحكومة المركزية في استانبول حول تحويل مركز الناحية الى الفلوجة عن اصدار مرسوم عام ١٨٩٩/١٩٠٠م نص على تحويل مركز الناحية من الصقلاوية الى الفلوجة، فيما تراجع المستوى الإداري لمنطقة الصقلاوية الى قرية تتبع إداريا لناحية الفلوجة، وقد تعاقب على إدارة ناحية الفلوجة عدد من المدراء كان اولهم بصيرت افندي الذي بقي في منصبة حتى عام ١٩٠٥م حيث تسنم المنصب بدلا عنه السيد عبد القادر افندي عقبة السيد محمود نديم افندي الذي تسلم إدارة الناحية عام ١٩٠٩م استمر في ممارسة مهامه كمدير لناحية الفلوجة حتى احتلالها من قبل البريطانيين في الثاني والعشرين من اذار ١٩١٧م، ووفقا لقانون الولايات العثماني لعام ١٨٦٤م فقد كان هناك مجلس اداري يساعد مدير الناحية في إدارة شؤنها فتكون مجلس إدارة الفلوجة من أربعة اشخاص جميعهم من الختيارية (كبار السن) تقع على عاتقهم تقديم المشورة لمدير الناحية فيما يتعلق بإدارة شؤونها[١٧].

تنبه احد ابناء الفلوجة (عويد الحمو) الى فكرة انشاء خان بالقرب من الجسر الذي انشاته الدولة العثمانية في الفلوجة وقد تزامن انشاء الخان مع انشاء الجسر في عام ١٨٨٥م سعياً منه لتحقيق الكثير من الارباح عن طريق تقديم الطعام للعاملين في انشاء ذلك الجسر وايوائهم، غير ان اكتمال انشاء الجسر ادى الى نشاط الحركة التجارية فتحول الخان الى مكان لاستراحة المسافرين مع حيواناتهم، الامر الذي ادى الى استقطاب اعداد كبيرة من السكان الى الفلوجة قاموا بأنشاء البيوت بالقرب من الخان الذي انشأه (عويد الحمو) اعتمدوا في انشائها على بقايا طابوق مدينة الانبار الاثرية، فضلا عن ان السكان الذين كانوا غالبيتهم من المسلمين قاموا ببناء جامع بالقرب من الخان اطلقوا عليه اسم (جامع الوقف) استبدله الفريق كاظم باشا قائد كتيبة الفرسان في ولاية بغداد وشقيق زوجة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بجامع عرف باسمه والمعروف حاليا بجامع الفلوجة الكبير[١٨]

كانت الفلوجة مركز استقطاب لأعداد متزايدة من السكان نتيجة النشاط التجاري المتزايد الذي شهدته بعد ان تحولت الى ناحية فقد سكنها الى جانب العرب المسلمين الكثير من الاسر اليهودية والنصرانية فأسرة البوعريم كانت من اوائل الاسر العربية التي سكنت الفلوجة وتملكت الاراضي فيها، اذ عملت على شراء اراضي واسعه في منطقة الازركية المجاورة للفلوجة من الفريق كاظم باشا عام ١٩٠٩م[١٩] ومن اسر الفلوجة الاوائل كانت اسرة ال كنه التي امتلكت اراضي واسعة في الفلوجة والمعروفة بولائها للعثمانيين، فقد رحل اغلب افرادها الى بغداد بعد زوال الحكم العثماني وانخرطوا في الجمعيات المناهضة للاحتلال البريطاني[٢٠]، اما اسره كاظم ال خزعل التي تنتسب الى عشيرة الراويين الحسينية فكانت واحده من ابرز الاسر العربية التي ادت دورا بارزا في نهضة الفلوجة فعميدها الحاج اسماعيل الكاظم كان يمتلك اراضي واسعة في منطقة العامرية[٢١].

اما عن الاسر النصرانية فقد كانت اسرة التاجر الارمني قيوميجيان واحدة من اقدم الاسر النصرانية التي سكنت الفلوجة بعد موجه التهجير التي قامت بها الدولة العثمانية ضد الكثير من الاسر الارمنية نتيجة للتمردات التي قام بها ابناء تلك الطائفة[٢٢] فهم من ملاك الاراضي الكبار في الفلوجة، اذ امتلك اغوب، وكيروب ولديّ ماريروس قيوميجيان نصف اراضي العامرية البالغة عشرون الف دونم عتيق[٢٣] تم شرائها في المزايدة التي اجرتها الدولة العثمانية عام ١٨٩٠م ثم قاموا بشراء النصف الثاني في اراضي العامرية من صاحبها الفريق كاظم باشا عام ١٩٠٨م فصارت كل اراضي العامرية ملك لأسره ال قيوميجيان الارمنية النصرانية[٢٤]، فضلا عن امتلاكها اراضي واسعة في منطقتي النساف والحصي، اذ بلغت مساحة اراضيها في منطقة النساف تسعة عشر الف دونم عتيق، اما اراضيهم في منطقة الحصي، فقد بلغت مساحتها خمس واربعون الف دونم عتيق قاموا بشرائها من الفريق كاظم باشا بعد ان رست عليه المزايدة لتلك الاراضي عام ١٨٩١م[٢٥].

شكل اليهود نسبة لابأس بها من سكان الفلوجة فقد انتقل اليهود من الصقلاوية الى الفلوجة نتيجة زياده النشاط التجاري فيها، ولا سيما بعد انشاء الجسر الخشبي فيها عام ١٨٨٥م حيث قاموا بشراء اراضي على الضفة اليسرى لنهر الفرات عند رأس الجسر بنوا عليها العديد من المحلات التجارية، وقد تزايدت هجرات اليهود الى الفلوجة، اذ جاءت اعداد اخرى من بغداد زاد على اثرها اعداد المحلات التجارية فكان حوكي اغا بابا واحدا من ابرز الشخصيات التجارية اليهودية التي قامت بشراء الاراضي في الفلوجة وبناء المحلات التجارية، اما مناطق سكناهم فقد كانت بالقرب من محلاتهم التجارية على الضفة اليسرى لنهر الفرات وفي محلة السراي مقابل جامع الفلوجة الكبير، في الوقت الذي سكن عدد من اليهود في منطقة قريبة من جامع الفلوجة الكبير اطلق عليها اسم دربونة اليهود[٢٦].

ثانياً. الحامية العسكرية.

كانت الفلوجة عقدة مواصلات برية ونهرية بين ولاية بغداد من جهة ومناطق غرب العراق وبلاد الشام من جهة أخرى، الامر الذي فرض على الدولة العثمانية حماية تلك الطرق عن طريق وضع حامية عسكرية عثمانية تأخذ على عاتقها القيام بتلك المهمة، فضلا عن توفير الامن وتنفيذ اوامر الدولة العثمانية ممثله بوالي بغداد، فقد كان في الفلوجة قوة عسكرية صغيرة اقدم ذكر لها في الوثائق العثمانية يعود الى بداية القرن السابع عشر الميلادي[٢٧]، كانت تلك القوة التي تتكون من عدد من افراد الضابطية والجندرمة الخيالة بإمرة عريف حتى عام ١٩١١م[٢٨]، اذ اناطت الدولة العثمانية قيادة حامية الفلوجة العسكرية لضابط برتبه ملازم اول بعد ان اطلقت عليها اسم (مجموعه الفرات العسكرية) وكان حكيم افندي الضابط بالجيش العثماني السادس قائد لمجموعة الفرات العسكرية بعد ان تمت ترقيته الى ملازم اول في ١١ اذار عام ١٩١١م[٢٩].

اتخذت مجموعه الفرات العسكرية من بناية السراية القديمة التي تقع بالقرب من جامع الفلوجة الكبير مقرا لها ساعدها في توفير الامن عدد من الحراس الليليين (البصوانية) وقد تمكنت تلك المجموعة من فرض السيطرة واقرار الامن على الرغم من قله اعداد جنودها[٣٠] وتتبع مجموعه الفرات العسكرية لمفرزة طابور الدليم التابع بدوره للواء درك ولاية بغداد[٣١]، وقد نجحت مجموعة الفرات العسكرية في القيام بالمهام التي القيت على عاتقها، اذ وقع عليها مهمه منع المتاجرة بالأسلحة النارية التي كان يقوم بها مهربي الاسلحة كون الفلوجة تقع على طريق المواصلات بين ولاية بغداد من جهة ومدن غرب العراق، وبلاد الشام من جهة اخرى ففي عام ١٩٠١م تمكنت قوة الضابطة التابعة لمجموعة الفرات العسكرية في الفلوجة من القاء القبض على احد مهربي الاسلحة في ولاية بغداد آنذاك وبحوزته خمسه وعشرون مسدسا مع كميات كبيرة من الذخائر سلمتها الى المستودع الحربي للجيش الهمايوني السادس[٣٢]، في الوقت الذي قامت فيه امانه الرسوم في ولاية بغداد بفرض غرامه على ذلك المهرب والتي هي قيمه تلك المسدسات مع الذخائر وارسلتها مع المسدسات وذخائرها الى الطوبخانه في استانبول[٣٣].

ان عدم وجود قوه عسكرية ترافق القوافل التجارية بين بغداد والفلوجة دفع العشائر العربية التي تسكن في تلك المناطق الى مهاجمتها، الامر الذي القى بمهام اضافيه على عاتق مجموعه الفرات العسكرية في الفلوجة، اذ كان عليها مطاردة المتهمين بسرقة القوافل التجارية ودخلت من اجل ذلك في الكثير من الاشتباكات مع افراد تلك العشائر نتج عنها العديد من القتلى والجرحى من كلا الطرفين، مما حتم عليها في بعض الاحيان طلب الدعم والمساندة من قيادة طابور الدليم من اجل القاء القبض على المتهمين من ابناء تلك العشائر[٣٤]، فضلا عن مهام اخرى ارتبطت بمنع حدوث القتال بين العشائر العربية التي تقطن في قرى الفلوجة[٣٥].

ان تكرار الهجمات التي قامت بها العشائر العربية على القوافل التجارية بين بغداد والفلوجة من جهة، وعدم قدرة مجموعة الفرات العسكرية في الفلوجة على توفير الحماية لتلك القوافل من جهة اخرى دفعت الدولة العثمانية الى انشاء مخفر في منطقة ابو منيصير الواقعة في منتصف المسافة بين بغداد والفلوجة بهدف توفير الحماية للقوافل التجارية في تلك المنطقة، فقد قدمت قيادة الجندرمة في ولاية بغداد طلب الى قيادة الجيش تروم فيه بناء مخفر في تلك المنطقة[٣٦]، وقد قام قائد الجيش رضا باشا بدراسة ذلك المقترح مع الصدر الاعظم فجاءت موافقة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني على ذلك المقترح وتم بناء المخفر تحت اشراف لجنة تضم عدد من المهندسين بكلفة ثلاثة عشر الف وخمسون قرشا سددت من ميزانيه الجندرمة العامة لعام ١٩٠٢م[٣٧].

دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) الى جانب المانيا والنمسا -المجر، الامر الذي دفع دول الحلفاء بريطانيا، فرنسا، روسيا، ايطاليا،الولايات المتحدة الامريكية الى مهاجمة املاكها في البلاد العربية، ولا سيما في العراق الذي تمت مهاجمته من قبل القوات البريطانية بقيادة الجنرال ستانلي مود من السيطرة على بغداد عام ١٩١٧م[٣٨]، ولما كان لواء الدليم بنواحيه المتعددة بضمنها ناحية الفلوجة تابع لولاية بغداد، فقد تحركت قوة عسكرية بريطانية لاحتلاله فكانت الفلوجة المحطة الاولى التي تعرضت لهجمات القوات البريطانية،

اذ هاجمت قوة بريطانية مكونه من لوائي مشاه ولواء من الفرسان في التاسع عشر من اذار ١٩١٧م وتمكنت من احتلالها فانتهى بذلك الحكم العثماني في الفلوجة[٣٩].

ثالثاً. طرق النقل والمواصلات

كانت طرق النقل والمواصلات في الفلوجة اثناء الحكم العثماني على نوعين برية ونهرية فالطرق البرية كانت وسائل المواصلات فيها بدائية وقديمة حيث كان المسافرين الى المدن الاخرى، ولاسيما بغداد يتنقلون سيراً على الاقدام او على ظهور الحيوانات من جمال، وخيول، وبغال، وحمير وغالباً ما يتم السفر بشكل جماعي على هيئة قوافل اطلق عليها اسم (الكروان) تنطلق من مكان معلوم بهدف جلب احتياجاتهم من الاقمشة، والمواد الغذائية كالشاي، والسكر، والرز الأحمر، والدخن، فضلاً عن ادوات الزراعة كالمناجل، والمساحي وغيرها[٤٠]، ذلك ان انتاج القرى المحيطة بالفلوجة من المحاصيل الزراعية لم يكن يكفي لسد حاجة سكان المدينة فاذا عدنا الى عام١٧٠١م لوجدنا ان ولاية بغداد اعتمدت في تمويل جنود قلعة الفلوجة العسكرية من المواد الغذائية على ما كانت تبتاعه لهم من ولاية الموصل من حنطة وشعير، اذ ابتاعت لهم ما مقداره ثمانية وستون ألف واربعمائة وثمانية كيل من الحنطة وخمس وعشرون ألف واربعمائة وتسعه عشر كيل من الشعير[٤١].

لم تشر الوثائق العثمانية الى اهتمام الدولة العثمانية بطرق المواصلات البرية في الفلوجة. فمنذ سيطرتها على الفلوجة وحتى نهاية القرن التاسع عشر اعتمدت في نقل التجار وبضائعهم وحيواناتهم في عبور نهر الفرات على وسائل نقل بسيطة اطلق عليها اسم السفينة، والقرضة اللتان استخدمتا في معبري الصقلاوية والشيلاوية لنقل اولئك التجار وبضائعهم من احدى ضفتي النهر الى الضفة الاخرى مقابل رسوم كانت تجبيها من اولئك التجار بلغت خمسه الاف قرش سنويا، غير ان الاخطار التي كانت تحيط بالتجار وبضائعهم وحيواناتهم في مواسم فيضانات نهر الفرات والتي اشرنا اليها سابقا كانت الدافع الاكبر وراء انشاء جسر الفلوجة عام ١٨٨٥م من قبل الدولة العثمانية، فضلا عن سعيها لتحقيق ارباح اكثر عن طريق فرض الرسوم على المارة والتجار مقابل عبورهم نهر الفرات على ذلك الجسر الذي بلغت كلفته مائه وثلاثة الف وخمسمائة واربع وستون قرشا[٤٢].

كان جسر الفلوجة خشبياً غير ثابت عليه الكثير من المأخذ اهمها انه لا يتحمل اكثر من طنين، الامر الذي نتج عنه حدوث اضرار بشكل مستمر في ذلك الجسر كانت تحدث مرة او مرتين في العام الواحد نتيجة عبور حمولات كبيرة عليه تصل الى اكثر من سبعه أطنان، فضلا عن مشاكل الفيضانات لنهر الفرات التي تعمل على تحطيم بعض اجزاء الجسر، مما جعله غير صالح لعبور القوافل التجارية والمارة من عامة الناس[٤٣] وقد جعلت بلدية الفلوجة ادارة خاصه لذلك الجسر تأخذ على عاتقها تنظيم حركة القوافل التجارية ومرور عامة الناس اطلق عليها اسم (مأمورية الجسر) تظم عدد من الموظفين يتقاضون رواتب شهرية جراء خدماتهم ومشمولين

بالتكريم في حال ادائهم واجبات استثنائية،فقد كرمت وزارة الداخلية العثمانية احد مأموري الجسر (سيد عباس) بميدالية[٤٤] التخليصية نتيجة انقاذه لإمراة كانت تمر على الجسر سقطت في نهر الفرات[٤٥]، كما ان مأمورية جسر الفلوجة كانت على تنسيق دائم مع الحامية العسكرية في قلعة الفلوجة[٤٦] بهدف منع عبور ابناء العشائر التي ترى وزارة الداخلية ان في عبورهم اندلاع لقتال مع عشيرة اخرى على الضفة الثانية لنهر الفرات[٤٧].

فرضت الدولة العثمانية ممثله بدائرة بلدية الفلوجة رسوم على القوافل التجارية والبضائع التي تمر على جسر الفلوجة وتعود تلك الرسوم الى المال الميري[٤٨]، وقد اناطت دائرة بلدية الفلوجة مهمه جباية تلك الرسوم التي كانت تصل الى عشرون ألف قرش سنويا الى مأمورية ذلك الجسر، فضلا عن قيام مأمورية جسر الفلوجة بجباية الرسوم عن البضائع التي تعبر عن طريق القرضة والسفينة اللتان ابقتهما بلدية الفلوجة في معبر الصقلاوية لعبور الناس والقوافل التجارية في حاله توقف جسر الفلوجة عن الخدمة للأسباب سبق ذكرها[٤٩].

اما الطرق النهرية فتتمثل بنهر الفرات الذي تنقل عن طريقة البضائع والمعدات الحربية من الفلوجة الى مسكنه ثم من هناك عن طريق البر الى ولاية بغداد، فقد نقل الصدر الأعظم خسرو باشا الكثير من المعدات الحربية عن طريق سفن الشختور (şahtur)[٥٠] التي أرسلها الى الفلوجة في حملته على بغداد عام ١٦٢٩م لاستعادتها من القوات الفارسية[٥١]، وقد التفتت الدولة العثمانية الى اهميه ذلك الطريق في نقل البضائع والمعدات الحربية من الفلوجة الى ولاية بغداد فعملت على الاهتمام به عن طريق توفير السفن ذات المحركات التي زودت بها بلدية بغداد، اذ زودتها بخمسه سفن عام ١٩١١م خصصت احدى تلك السفن لبلدية الفلوجة من اجل استخدامها في نقل البضائع والمعدات الحربية كونها مقر لعدد من مخازن العتاد كما اشرنا سابقا[٥٢]، فضلا عن استخدام السفن في نقل البريد عن طريق نهر الفرات فقد كانت المديرية العامة للبرق والبريد ترسل البريد الى الفلوجة حيث يتم نقله بعدها الى ولاية بغداد عن طريق السفن التي تبحر في نهر الفرات كونه طريق امن وبعيد عن الهجمات العشائر العربية التي كانت غالبا ما تتعرض لها القوافل التجارية التي تسلك الطرق البرية[٥٣].

رابعاً. الدولة العثمانية وعشائر الفلوجة

سكنت القرى المحيطة بالفلوجة مجموعه من العشائر العربية منها عشيرة الجميلة، وعشيرة المحامدة، وعشيرة البوعيسى، وعشيرة زوبع، وعشيرة البوعلوان، وعشيرة الحلابسة، وعشيرة اللهيب، وعشيرة بني زيد، فضلا عن فرق عشائرية اخرى هي الرعود، والبوعبيد، والبوعساف، والبوفهد، والبوركيبه[٥٤]، اضف الى ذلك عشيرة البوذياب التي كانت تسكن بين الفلوجة وبغداد[٥٥]، وقد اعتمدت تلك العشائر في معيشتها على تربية الحيوانات من اغنام، وماعز، وخيول، فضلا عن زراعة الاراضي في القرى التي يسكنوها مثل قرى النساف، والحصي، والعامرية، والكرمة، والصقلاوية، فكانت محاصيل الحنطة، والشعير، والرز، والقطن، والسمسم من اهم المحاصيل التي

اعتاد على زراعتها ابناء تلك العشائر، اضف الى ذلك زراعتهم لأشجار الفاكهة التي تكثر في منطقتي الصقلاوية والنساف[٥٦]، وقد اتبعت الدولة العثمانية سياسة عملت على تنظيم واسكان العشائر التي تقطن في قرية الفلوجة تمثلت بتوفيرها فرص عمل لأبناء تلك العشائر، فأغلب العمال الذين استخدمهم والي بغداد لكري نهر عيسى القريب من بغداد عام ١٥٥٢م كانوا من أبناء عشائر الفلوجة[٥٧]

اعتمدت الدولة العثمانية على الضرائب في تمويل خزانتها المركزية لذلك كانت تفرض الضرائب المختلف على جميع المناطق التي تقع تحت حكمها، فقد فرضت على الاراضي الزراعية في الصقلاوية والنساف والتي رست على الفريق كاظم باشا عام ١٨٩١م نوعين من الضرائب. الاولى تدفع عن الحبوب بجميع انواعها ومقدارها خمس المحصول، والثانية تدفع عن اشجار الفاكهة ومقدارها عشر المحصول سنويا وهناك نوعا اخر من الضرائب فرض بشكل مقطوع على الكرود[٥٨] في هاتين المنطقتين، اذ يدفع فلاحوا كل كرد ضريبة مقطوعة مقدارها مائه وخمسون قرشا وثلاثمائة وخمسون اوقيه من الحنطة، ومثلها من الشعير على المحاصيل الشتوية[٥٩]. اما المحاصيل الصيفية فيدفع فلاحوا الكرد الواحد ما مقداره ثلاثمائة وخمسون قرشا، فضلاً عن ستين باره عن كل شجرة من اشجار النخيل سنويا[٦٠].

كان لبعض ابناء العشائر التي تسكن بين الفلوجة وبغداد خلافات مع بعض مفوضي الاراضي في مناطق ابو غريب والرضوانية عام ١٨٨١م حول عائدية مساحات كبيرة من الاراضي في مقاطعات رويبة، والنصراني، والفلوجة بعد ان ادعى اولك المفوضين بملكيتهم لأراضي تلك المقاطعات، وقد حسمت محكمة البداءة في بغداد ذلك الخلاف لصالح ابناء العشائر في الفلوجة كونهم قدموا وثائق رسميه تثبت ملكيتهم لأراضي مقاطعات رويبة، والنصراني، والفلوجة[٦١]، وقد كانت غالبيه الاراضي الزراعية في قرى الفلوجة مملوكة لعدد من الضباط العسكريين العثمانيين والشخصيات التجارية التي تربطهم علاقات جيدة مع اولئك الضباط، وقد حصلوا عليها وفق مزايدات اعلنتها الحكومة العثمانية عام ١٨٩٠م عدا بعض الاراضي في منطقة النساف والتي بلغت سته الاف وتسعمائة وثمانية وسبعون دونم عتيق كانت ملكا لعدد من الشخصيات المحلية بعد ان اظهروا سندات رسمية تثبت ذلك عندما اعلنت الدولة العثمانية اراضيهم في المزاد وما كان على الحكومة العثمانية الا ان استثنت تلك الاراضي واخرجتها عن مساحة الاراضي المعلنة في ذلك المزاد[٦٢].

عملت الدولة العثمانية جاهدة من اجل منع النزاعات العشائرية بشتى الطرق، فكثيرة هي النزاعات العشائرية التي كانت تحدث بين العشائر العربية في الفلوجة، فقد كانت عشيرة عنزة على خلاف مستمر مع عشيرة شمر التي تسكن في ولاية الموصل، وقد تجدد ذلك الخلاف في عام ١٨٩٢م، الامر الذي دفع الحكومة المركزية في إستانبول الى اشعار وزارة الداخلية بعدم السماح لأبناء عشيرة عنزة التي تسكن بين الفلوجة ولواء الدليم بالعبور الى منطقة الجزيرة عن طريق جسر الفلوجة لتحاشي وقوع القتال بينها وبين عشيرة شمر[٦٣].

اتخذت بعض العشار العربية البدوية من المناطق الصحراوية بين الفلوجة ولواء الدليم مكان لرعي حيواناتهم من اغنام، وماعز، وخيول، وجمال في نهاية القرن التاسع عشر، وقد كانت عشيرة عنزه واحدة من أكبر تلك العشائر التي امتدت مناطق سكناها ما بين الفلوجة ولواء الدليم وارتكبت الكثير من اعمال السلب والنهب، فضلا عن اعمال التخريب. ففي تموز عام ١٩٠٤م قام افراد من عشيرة عنزة بكسر ثمانية اعمدة من اعمده الخط البرقي الممتد بين الفلوجة ولواء الدليم واتلفت ثلاثمائة متر من الاسلاك وثلاثة عوازل، وقد توسعت اعمال التخريب الى الحد الذي طلبت مع وزارة البريد والبرق من وزارة الداخلية وضع حد لتلك الاعتداءات، اذ اقترحت عليها تحميل هيئة اختيارية القرى القريبة من الخط البرقي مسؤولية اعمال التخريب واصدار اعمام يقضي بربط اهالي تلك القرى بكفالة تنص على بندين الاول تسليمهم السراق والمخربين، فان عجزوا فعليهم دفع ضعف قيمه المواد المسروقة من الخط البرقي[٦٤]، الامر الذي اعترض عليه مجلس ولاية بغداد مؤكدا لوزارة الداخلية ان اهالي القرى القريبة من الخط البرقي لا علاقة لهم بإعمال السرقة والتخريب وان الذي قام بها هم البدو من ابناء عشيرة عنزة[٦٥]، مما دفع وزارة الداخلية الى رفض مقترح وزارة البريد والبرق معللة ذلك بالظلم الذي سيعمل على انتشار روح التمرد بين سكان تلك القرى[٦٦].

شكلت عشائر الفلوجة العربية، ولاسيما التي تسكن في المناطق الواقعة بين الفلوجة وبغداد مصدر قلق للدولة العثمانية متمثلة بمجلس ولاية بغداد فكثيراً ما هاجمت تلك العشائر القوافل التجارية التي تمر ذهابا وايابا بين الفلوجة وبغداد بهدف السلب والنهب يدفعها الى ذلك شظف العيش، نتيجة عدم اهتمام الدولة العثمانية بتوفير فرص عمل لهم، اذ لم تكن تهتم بالقطاع الزراعي فقد قامت عشيرة البوذياب[٦٧] بمهاجمة القوافل التجارية في حزيران عام ١٩١٣م في احدى المناطق بين الفلوجة وبغداد وسلبت جميع البضائع التي تحملها تلك القوافل، فضلاً عن سلبها لخيول المكاريين[٦٨]، الامر الذي تحركت على اثرة مفرزة سيارة من قوات درك الفلوجة بهدف القاء القبض على المتهمين بعمليات السلب والنهب واعادة الاموال المنهوبة الى التجار، غير ان ابناء عشيرة البوذياب تصدوا الى تلك القوة بقوة السلاح اصيب على اثرها عدد من افرادها بإطلاقات نارية واجبروها على الانسحاب الى مقراتها في داخل الفلوجة[٦٩].

قامت قيادة لواء درك بغداد بإصدار امر الى امر طابور الدرك في لواء الدليم في حزيران ١٩١٣م بالتوجه الى عشيرة البوذياب من اجل التنكيل بهم والقاء القبض على السراق وقطاع الطرق واعادة الاموال المنهوبة[٧٠]، فتحركت جميع القوة الموجودة في قيادة طابور درك لواء الدليم مدعومة بقوة الدرك في الفلوجة صوب عشيرة البوذياب وتمكنت من اقتحام المنطقة التي يسكنوها والقاء القبض على المتهمين بالهجوم على القوافل التجارية وارسلتهم مكبلين الى الجهة العدلية في ولاية بغداد بهدف التحقيق معهم وتقديمهم الى المحكمة رغم ان وجهاء عشيرة البوذياب انكروا بشكل قاطع تصديهم لمفرزة درك الفلوجة بالسلاح، مما دفع والي بغداد الى اصدار امر الى

قيادة درك لواء بغداد بعدم التعرض لأبناء عشيرة البوذياب واعادة المفرزة التي ذهبت من بغداد لدعم قوة طابور درك الدليم والاكتفاء بمحاكمة المتهمين[٧١].

هوامش البحث:

[١] منسي المسلط، الفلوجة في تاريخ العراق المعاصر ١٩٠٠-١٩٦٦، (د. م، ٢١٠٩)، ص٣٦

[٢] دفتر مهمة٨٨٨، ام السلطان العثماني سليمان لقانوني الى والي بغداد بخصوص كري وتنظيف نهر عيسى ص ٣٤٥ب، نقلاً عن: فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية أواسط القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية، (إستانبول، ٢٠١١)، المجلد الثاني، ص٢٧٥-٢٧٦

[٣] ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، منشورات مكتبة اليقظة العربية، ط٦، (بغداد، ١٩٨٥) ص٨٣؛ علي شاكر علي، تاريخ العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٧٥٠ دراسة في احواله السياسية، ط١، (الموصل، ١٩٨٥)، ص٤٨

[٤] حملة السلطان مراد الرابع. ضمت تلك الحملة مائة خمسين ألف جندي جاءوا من مختلف الولايات العثمانية اتخذت من ولاية الموصل نقطة وثوب نحو ولاية بغداد، تجمعوا في الموصل وقضوا فيها عشرة أيام قبل انطلاقهم نحو ولاية بغداد: عماد كريم عباس الراوي، ولاية الموصل ١٦٢٣-١٧٢٦م. دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية والسياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الآداب، جامعة الانبار، ٢٠١٥، ص ٨٥-٨٧

[٥] عبد الرحمن شرف، تاريخ دولت عثمانية، (إستانبول، ١٣١٨)، ج٢، ص٣٩

[٦] أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، الباب العالي، غرفة الأوراق، قلم مراسلات دائرة الصدارة العظمى، التقرير ذو التصنيف ٨٦٨/٦٥٠٥٩ الذي بعث به الصدر الأعظم رفعت باشا الى وزارتي المالية والداخلية بشأن تحويل مركز الناحية من الصقلاوية الى الفلوجة والمؤرخ في كانون الأول ١٨٩٦م

[٧] أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، شورى الدولة، التقرير ذو التصنيف ٢١٦٩/٢٦-١ من مجلس ولاية بغداد الى رئيس مجلس شورى الدولة بشأن تحويل مركز الناحية من الصقلاوية الى الفلوجة والمؤرخ في كانون الأول ١٨٩٥.

[٨] أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير رقم ٣٠٩ ذو التصنيف ٨٧٨/١٣-١ من وزارة البرق والبريد الى وزارة الداخلية بشأن التمرد الذي قامت به عشيرة عنزة بين الفلوجة ولواء الدليم والمؤرخ في تموز ١٩٠٤م.

[٩] أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، مجلس شورى الدولة، التقرير ذو التصنيف ٢١٦٩/٢٦-١ من مجلس ولاية بغداد الى رئيس مجلس شورى الدولة بشأن تحويل مركز الناحية من الصقلاوية الى الفلوجة والمؤرخ في كانون الأول ١٨٩٥.

[١٠] أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير ذو الرقم ١٩٧٠/٣-١ بشأن منع عشيرة عنزة من العبور الى منطقة الجزيرة عن طريق جسر الفلوجة والمؤرخ في اب ١٨٩٢م

[١١] عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، (بغداد، ١٩٥٣)، ج٧، ص١٠٦.

(١٢) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، الباب العالي، غرفة الأوراق، قلم مراسلات دائرة الصدارة العظمى، التقرير ذو التصنيف ٨٦٨/٦٥٠٥٩ الذي بعث به الصدر الأعظم رفعت باشا الى وزارتي المالية والداخلية بشأن تحويل مركز الناحية من الصقلاوية الى الفلوجة والمؤرخ في كانون الأول ١٨٩٦م.

(١٣) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، الباب العالي، غرفة الأوراق، قلم مراسلات دائرة الصدارة العظمى، التقرير ذو التصنيف ٨٦٨/٦٥٠٥٩ والمؤرخ في كانون الأول ١٨٩٦م.

(١٤) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، مجلس شورى الدولة، التقرير ذو التصنيف ٣-٢١٦٩/٢٦ من رئاسة الأركان الحربية العمومية مجلس الى رئيس مجلس شورى الدولة بشأن تحويل مركز الناحية من الصقلاوية الى الفلوجة والمؤرخ في ايار ١٨٩٥

(١٥) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، مجلس شورى الدولة، التقرير ذو التصنيف ٢-٢١٦٩/٢٦ من وزارة الداخلية الى الصدر الاعظم بشأن تحويل مركز الناحية من الصقلاوية الى الفلوجة والمؤرخ في شباط ١٨٩٥. أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، الباب العالي، غرفة الأوراق، قلم مراسلات دائرة الصدارة العظمى، التقرير ذو التصنيف ٨٦٨/٦٥٠٥٩ والمؤرخ في كانون الأول ١٨٩٦م

(١٦) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، الباب العالي، غرفة الأوراق، قلم مراسلات دائرة الصدارة العظمى، التقرير ذو التصنيف ٨٦٨/٦٥٠٥٩ والمؤرخ في كانون الأول ١٨٩٦م

(١٧) منسي المسلط، المصدر السابق، ص، ص ٥٥، ٦٢.

(١٨) منسي المسلط، المصدر السابق، ص٢٧-٢٨.

(١٩) لونكريك، المصدر السابق، ص ٣٧٣؛ محمد سعيد الراوي البغدادي، تاريخ الاسر العلمية في بغداد، تحقيق: عماد عبد السلام رؤوف، ط٢، (بغداد، ٢٠٠٧)، ص، ٢٠٤.

(٢٠) عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٧)، ص٤٧

(٢١) مقابلة مع العقيد جمال كريم عباس الراوي أحد ضباط الجيش العراقي السابق وهو أحد أبناء اسرة جواد ال خزعل وأقارب الحاج إسماعيل الكاظم بتاريخ ٢٥/ ٤/ ٢٠١٩م

(٢٢) راجحة نافع عيد الدليمي، العلاقات الروسية-العثمانية ١٩٠٥-١٩١٧، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية للبنات، جامعة الانبار، ٢٠١٢، ص ١٠٩-١١٤

(٢٣) الدونم العتيق: قطعة من الأرض مساحتها أربعين ذراع. محمود علي عامر، قاموس اللغة العثمانية، ط١، دار الصفدي، (دمشق، ٢٠٠٢)، ص ١٩٩

(٢٤) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير ذو التصنيف ١٣٠٤/ ٢٦-١ يتضمن جواب ولاية بغداد على استفسار وزارة الداخلية حول كيفية بيع الأراضي للفريق كاظم باشا والمؤرخ في ٥ تشرين الثاني ١٩٠٨م

(٢٥) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير ذو التصنيف ١٣٠٧/ ٢٦-١٣ يتضمن جواب ولاية بغداد على استفسار وزارة الداخلية حول كيفية بيع الأراضي للفريق كاظم باشا والمؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٠٨م

(٢٦) منسي المسلط، المصدر السابق، ص ٢١٧

(٢٧) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، دفاتر المهمة، دفتر مهمة ٧٨، الحكم ١٩٨٤، ص٧٦١، المؤرخ في عام ١٦٠٩م

(٢٨) منسي المسلط، المصدر السابق، ص٤٦.

(٢٩) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، الباب العالي، غرفة الأوراق، قلم مراسلات دائرة الصدارة العظمى، التقرير ذو التصنيف ٤٢٨٠/٣٢٠٩٥٧ بشأن ترقية امر مجموعة الفرات العسكرية في الفلوجة والمؤرخ في اذار ١٩١١م.

(٣٠) منسي المسلط، المصدر السابق، ص٤٦٠-٤٦١.

(٣١) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، الباب العالي، غرفة الأوراق، قلم مراسلات دائرة الصدارة العظمى، التقرير ذو التصنيف ٤٢٨٠/٣٢٠٩٥٧ والمؤرخ في اذار ١٩١١.

(٣٢) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير ذو التصنيف ٥٠٥/ ٤-١ من امانة الرسوم في ولاية بغداد الى وزارة الداخلية بشأن مصادرة عدد من المسدسات من احد المهربين والمؤرخ في ١٥ نيسان ١٩٠٢.

(٣٣) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير ذو التصنيف ٥٠٥/ ٤-١ من امانة الرسوم في ولاية بغداد الى وزارة الداخلية بشأن تغريم أحد مهربي الأسلحة الى ولاية بغداد والمؤرخ في ١٥ نيسان ١٩٠٢.

(٣٤) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، دائرة الحقوق، التقرير ذو التصنيف ١٩/ ٥٧-١ من وزارة الداخلية الى ولاية بغداد بشأن الهجمات التي تعرضت لها القوافل التجارية بين الفلوجة وبغداد والمؤرخ في حزيران ١٩١٣.

(٣٥) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير ذو التصنيف ١٩٧٠/ ٣-١ من وزارة الداخلية الى ولاية بغداد بشأن منع عشيرة عنزة من العبور على جسر الفلوجة الى منطقة الجزيرة والمؤرخ في أيار ١٨٩٢م.

(٣٦) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، قيادة الجيش العثماني، قيادة الجندرمة، إرادة عسكرية، التقرير ذو التصنيف ٤٢/٢٣-١ الذي رفعه قائد الجيش رضا باشا الى الصدر الاعظم حول انشاء مخفر بين بغداد والفلوجة والمؤرخ في ٨ أيلول ١٩٠٢.

(٣٧) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، قيادة الجيش العثماني، قيادة الجندرمة، إرادة عسكرية، التقرير ذو التصنيف ٤٢/٢٣-٣ الذي رفعه الصدر الاعظم سعيد باشا الى السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بشأن انشاء مخفر بين بغداد والفلوجة والمؤرخ في ٢١ أيلول ١٩٠٢.

(٣٨) منسي المسلط، المصدر السابق، ص٢٩-٣٠

(٣٩) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، مديرية الامن العام، قلم غرفة الاوراق، التقرير ذو التصنيف ٤٦،١٧-١. والمؤرخ في اذار ١٩١٧م.

(٤٠) منسي المسلط، المصدر السابق، ٢٧٨-٢٧٩

(٤١) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، علي اميري، عهد السلطان مصطفى الثاني، التقرير ذو التصنيف ٢. ٢٣/ ٢٢٤٧ الذي يتضمن مقدار ما تبتاعه ولاية بغداد لحامية الفلوجة العسكرية من الحنطة والشعير والمؤرخ في عام ١٧٠٠م.

(٤٢) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، ورقة محضر خاصة بمناقشات مجلس الوكلاء ذات التصنيف ٢٠ بشأن الرسوم المجباة من التجار وعامة الناس مقابل عبورهم على جسر الفلوجة والمؤرخ في ١٦نيسان ١٨٨٦م.

(٤٣) جريدة العراق، العدد ٨٧٢، بتاريخ ٢٩ اذار ١٩٢٣.

(٤٤) ميدالية: الوسام الذي منحه الدولة العثمانية لمواطنيها تقديراً لعمل مميز. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات مكتبة فهد الملكية الوطنية، (الرياض،٢٠٠٠)، ص٢١٩

(٤٥) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير ذو التصنيف ٤١٨/٥٥-١ الذي ارسلته ولاية بغداد الى وزارة الداخلية بشأن تكريم احد مأموري جسر الفلوجة والمؤرخ في تموز ١٨٩٥م

(٤٦) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير ذو التصنيف ١٩٧٠/ ٣-١ والمؤرخ في أيار ١٨٩٢م

(٤٧) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير ذو التصنيف ١٩٧٠/ ٣-٢ من وزارة الداخلية الى ولاية بغداد بشأن السماح لعشيرة عنزة بالعبور على جسر الفلوجة الى منطقة الجزيرة والمؤرخ في اب ١٨٩٢م.

(٤٨) المال الميري: الميري كلمة عثمانية تعني حكومي، اذاً فالمال الميري هو المال العائد للدولة. محمود علي عامر، المصدر السابق، ص٤٠٥

(٤٩) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، ورقة محضر خاصة بمناقشات مجلس الوكلاء ذات التصنيف ٢٠ والمؤرخة في ١٦نيسان ١٨٨٦م.

(٥٠) الشختور، نوع من أنواع السفن الشراعية الصغيرة المستخدمة في الاسطول العثماني تعمل في الأنهار لنقل البضائع والجنود وهي اكبر من قوارب الاشكامبافية واصغر من قوارب الجكلفة. سهيل صابان، المصدر السابق، ص ١٤٠

(٥١) لونكريك، المصدر السابق، ص ٨٧

(٥٢) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، الباب العالي، غرفة الأوراق، قلم مراسلات دائرة الصدارة العظمى، التقرير ذو التصنيف ٣٨٨٠/٢٩٠٩٥٩ الذي ارسله الصدر الأعظم الى مجلس المبعوثان العثماني بشأن تزويد بلدية ولاية بغداد بعدد من السفن والمؤرخ في اذار ١٩١١م

(٥٣) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية دائر ة المخابرات العمومية، التقرير ذو التصنيف ١١٩-١/٢٤ المرسل من وزارة الداخلية الى وزارة المالية بشأن تزويد بلدية ولاية بغداد بعدد من السفن والمؤرخ في كانون الأول ١٩١٠م.

(٥٤) منسي المسلط، المصدر السابق، ص ٢١٣-٢١٥

(٥٥) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، دائرة الحقوق، التقرير ذو التصنيف ١٩/ ٥٧-١ والمؤرخ في حزيران ١٩١٣

(٥٦) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، الكتاب الخاص بمزاد أراضي الميري في منطقتي الصقلاوية والنساف ذو التصنيف ١٣٠٤/ ٢٦-٢ والمؤرخ في ٥ تشرين الأول ١٨٩٠م.

(٥٧) دفتر مهمة٨٨٨، ص٣٤٥ب، نقلاً عن: فاضل بيات، المصدر السابق ص٢٧٥-٢٧٦.

(٥٨) الكرود: هي جمع لكلمة كرد الفارسية الأصل والتي تعني الأراضي المعشبة البعيدة عن النهر. محمود علي عامر، المصدر السابق، ص ٣٥٥

(٥٩) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، الكتاب الخاص بمزاد أراضي الميري في منطقتي الصقلاوية والنساف ذو التصنيف ١٣٠٤/ ٢٦-٣ والمؤرخ في ٢ تشرين الثاني ١٨٩١م

(٦٠) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، الكتاب الخاص بمزاد أراضي الصقلاوية والنساف ذو التصنيف ١٣٠٧/ ٢٦-١٧ والذي أكد ان الأراضي قد رست على الفريق كاظم باشا والمؤرخ في ٢١ايلول ١٨٩٣م.

(٦١) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة المالية، أوراق المالية، التقرير ذو التصنيف ٦١/٢١-١ م مجلس ولاية بغداد الى وزارة المالية بشأن خلاف على الأراضي والمؤرخ في أيار ١٨٨١م

(٦٢) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير ذو التصنيف ١٣٠٤/ ٢٦-١ والمؤرخ في ٥ تشرين الثاني ١٩٠٨م.

(٦٣) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير ذو الرقم ١٩٧٠/٣-٢ والمؤرخ في اب ١٨٩٢م

(٦٤)أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير رقم ٣٠٩ ذو التصنيف ٨٧٨/١٣-١ والمؤرخ في تموز ١٩٠٤م.

(٦٥) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير رقم ١٢٠ ذو التصنيف ٨٧٨/١٣-٣ من ولاية بغداد الى وزارة الداخلية بشأن التخريب الذي تعرضت له خطوط البرق بين الفلوجة ولواء الدليم والمؤرخ في ٩ ايلول ١٩٠٤م.

(٦٦) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير رقم ١٢٠ ذو التصنيف ٨٧٨/١٣-٣ من وزارة الداخلية الى وزارة البرق والبريد بشأن رفضها لمقترح الكفالة الذي طرحته والمؤرخ في تشرين الثاني ١٩٠٤م

(٦٧) عشيرة البوذياب. فرع من البورديني من عشائر الدليم التي ازاحتها عشيرة العكيدات من القائم باتجاه تيار نهر الفرات، والتي ازاحت بدورها عشيرتي الجنابيين والشجيرات حتى وصلت الى الفلوجة: ماكس فرايهرفون اوبنهايم، ارش برونيلش، فرنر كاسكل، البدو، ترجمة: محمود كبيبو، ط، شركة دار الوراق للنشر المحدودة، (لندن، ٢٠٠٧)،٢٨٦-٢٨٩.

(٦٨) المكاريين. جمع مكاري وهو لفظ كان شائعاً في العصر الإسلامي واستمر حتى نهاية العهد العثماني يقصد به الذي يكري دواب الجر والحمل: مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والالقاب التاريخية، ط١، مؤسسة الرسالة، (بيروت، ١٩٩٦)، ص ٤٠٥.

(٦٩) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، دائرة الحقوق، التقرير ذو التصنيف ١٩/ ٥٧-١ والمؤرخ في حزيران ١٩١٣.

(٧٠) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، دائرة الحقوق، التقرير ذو التصنيف ١٩/ ٥٧-٣ كتاب القيادة العامة للدرك / الشعبة الأولى الى وزارة الداخلية بشأن تعرض القوافل التجارية الى هجمات العشائر العربية بين بغداد والفلوجة والمؤرخ في حزيران ١٩١٣.

(٧١) أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، دائرة الحقوق، التقرير ذو التصنيف ١٩/ ٥٧-٢ تقرير ولاية بغداد الى وزارة الداخلية بشأن انكار وجهاء عشيرة البوذياب تعرض أبناء عشيرتهم لمفرزة الفلوجة التي ذهبت لإلقاء القبض على المتهمين والمؤرخ في حزيران ١٩١٣.

قائمة المراجع

الوثائق:

١- دفتر مهمة٨٨٨، ام السلطان العثماني سليمان لقانوني الى والي بغداد بخصوص كري وتنظيف نهر عيسى ص ٣٤٥ب، نقلاً عن: فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية أواسط القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية، (إستانبول، ٢٠١١)، المجلد الثاني.

٢- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، الباب العالي، غرفة الأوراق، قلم مراسلات دائرة الصدارة العظمى، التقرير ذو التصنيف ٨٦٨/٦٥٠٥٩ الذي بعث به الصدر الأعظم رفعت باشا الى وزارتي المالية والداخلية بشأن تحويل مركز الناحية من الصقلاوية الى الفلوجة والمؤرخ في كانون الأول ١٨٩٦م.

٣- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، شورى الدولة، التقرير ذو التصنيف ٢١٦٩/٢٦-١ من مجلس ولاية بغداد الى رئيس مجلس شورى الدولة بشأن تحويل مركز الناحية من الصقلاوية الى الفلوجة والمؤرخ في كانون الأول ١٨٩٥.

٤- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير رقم ٣٠٩ ذو التصنيف ٨٧٨/١٣-١ من وزارة البرق والبريد الى وزارة الداخلية بشأن التمرد الذي قامت به عشيرة عنزة بين الفلوجة ولواء الدليم والمؤرخ في تموز ١٩٠٤م.

٥- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير ذو الرقم ١٩٧٠/٣-١ بشأن منع عشيرة عنزة من العبور الى منطقة الجزيرة عن طريق جسر الفلوجة والمؤرخ في اب ١٨٩٢م.

٦- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير ذو التصنيف ١٣٠٤/ ٢٦-١ يتضمن جواب ولاية بغداد على استفسار وزارة الداخلية حول كيفية بيع الأراضي للفريق كاظم باشا والمؤرخ في ٥ تشرين الثاني ١٩٠٨م.

٧- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير ذو التصنيف ١٣٠٧/ ٢٦-١٣ يتضمن جواب ولاية بغداد على استفسار وزارة الداخلية حول كيفية بيع الأراضي للفريق كاظم باشا والمؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٠٨م.

٨- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، دفاتر المهمة، دفتر مهمة ٧٨، الحكم ١٩٨٤.

٩- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، الباب العالي، غرفة الأوراق، قلم مراسلات دائرة الصدارة العظمى، التقرير ذو التصنيف ٤٢٨٠/٣٢٠٩٥٧ بشأن ترقية امر مجموعة الفرات العسكرية في الفلوجة والمؤرخ في اذار ١٩١١م.

١٠- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير ذو التصنيف ٥٠٥/ ٤-١ من امانة الرسوم في ولاية بغداد الى وزارة الداخلية بشأن مصادرة عدد من المسدسات من احد المهربين والمؤرخ في ١٥ نيسان ١٩٠٢.

١١- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، دائرة الحقوق، التقرير ذو التصنيف ١٩/ ٥٧-١ من وزارة الداخلية الى ولاية بغداد بشأن الهجمات التي تعرضت لها القوافل التجارية بين الفلوجة وبغداد والمؤرخ في حزيران ١٩١٣.

١٢- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير ذو التصنيف ١٩٧٠/ ٣-١ من وزارة الداخلية الى ولاية بغداد بشأن منع عشيرة عنزة من العبور على جسر الفلوجة الى منطقة الجزيرة والمؤرخ في أيار ١٨٩٢م.

١٣- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، قيادة الجيش العثماني، قيادة الجندرمة، إرادة عسكرية، التقرير ذو التصنيف ٤٢/٢٣-١ الذي رفعه قائد الجيش رضا باشا الى الصدر الاعظم حول انشاء مخفر بين بغداد والفلوجة والمؤرخ في ٨ أيلول ١٩٠٢.

١٤- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، مديرية الامن العام، قلم غرفة الاوراق، التقرير ذو التصنيف ١٧،٤٦-١. والمؤرخ في اذار ١٩١٧م.

١٥- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، علي اميري، عهد السلطان مصطفى الثاني، التقرير ذو التصنيف ٢. ٢٣/ ٢٢٤٧ الذي يتضمن مقدار ما تبتعاه ولاية بغداد لحامية الفلوجة العسكرية من الحنطة والشعير والمؤرخ في عام ١٧٠٠م.

١٦- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، ورقة محضر خاصة بمناقشات مجلس الوكلاء ذات التصنيف ٢٠ بشأن الرسوم المجباة من التجار وعامة الناس مقابل عبورهم على جسر الفلوجة والمؤرخ في ١٦نيسان ١٨٨٦م.

١٧- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير ذو التصنيف ٤١٨/٥٥-١ الذي ارسلته ولاية بغداد الى وزارة الداخلية بشأن تكريم احد مأموري جسر الفلوجة والمؤرخ في تموز ١٨٩٥م.

١٨- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير ذو التصنيف ١٩٧٠/ ٣-١ والمؤرخ في أيار ١٨٩٢م.

١٩- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، ورقة محضر خاصة بمناقشات مجلس الوكلاء ذات التصنيف ٢٠ والمؤرخة في ١٦نيسان ١٨٨٦م.

٢٠- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، الباب العالي، غرفة الأوراق، قلم مراسلات دائرة الصدارة العظمى، التقرير ذو التصنيف ٣٨٨٠/٢٩٠٩٥٩ الذي ارسله الصدر الأعظم الى مجلس المبعوثان العثماني بشأن تزويد بلدية ولاية بغداد بعدد من السفن والمؤرخ في اذار ١٩١١م.

٢١- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية دائر ة المخابرات العمومية، التقرير ذو التصنيف ١١٩-١/٢٤ المرسل من وزارة الداخلية الى وزارة المالية بشأن تزويد بلدية ولاية بغداد بعدد من السفن والمؤرخ في كانون الأول ١٩١٠م.

٢٢- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، دائرة الحقوق، التقرير ذو التصنيف ١٩/ ٥٧-١ والمؤرخ في حزيران ١٩١٣.

٢٣- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، الكتاب الخاص بمزاد أراضي الميري في منطقتي الصقلاوية والنساف ذو التصنيف ١٣٠٤/ ٢٦-٢ والمؤرخ في ٥ تشرين الأول ١٨٩٠م.

٢٤- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، الكتاب الخاص بمزاد أراضي الصقلاوية والنساف ذو التصنيف ١٣٠٧/ ٢٦-١٧ والذي أكد ان الأراضي قد رست على الفريق كاظم باشا والمؤرخ في ٢١ايلول ١٨٩٣م.

٢٥- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة المالية، أوراق المالية، التقرير ذو التصنيف ٦١/٢١-١ م مجلس ولاية بغداد الى وزارة المالية بشأن خلاف على الأراضي والمؤرخ في أيار ١٨٨١م.

٢٦- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، قلم المراسلات، التقرير رقم ٣٠٩ ذو التصنيف ٨٧٨/١٣-١ والمؤرخ في تموز ١٩٠٤م.

٢٧- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، دائرة الحقوق، التقرير ذو التصنيف ١٩/ ٥٧-١ والمؤرخ في حزيران ١٩١٣.

٢٨- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، دائرة الحقوق، التقرير ذو التصنيف ١٩/ ٥٧-٣ كتاب القيادة العامة للدرك / الشعبة الأولى الى وزارة الداخلية بشأن تعرض القوافل التجارية الى هجمات العشائر العربية بين بغداد والفلوجة والمؤرخ في حزيران ١٩١٣.

٢٩- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وزارة الداخلية، دائرة الحقوق، التقرير ذو التصنيف ١٩/ ٥٧-٢ تقرير ولاية بغداد الى وزارة الداخلية بشأن انكار وجهاء عشيرة البوذياب تعرض أبناء عشيرتهم لمفرزة الفلوجة التي ذهبت لإلقاء القبض على المتهمين والمؤرخ في حزيران ١٩١٣.

الكتب:

١- منسي المسلط، الفلوجة في تاريخ العراق المعاصر ١٩٠٠-١٩٦٦، (د. م، ٢١٠٩).

٢- ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، منشورات مكتبة اليقظة العربية، ط٦، (بغداد، ١٩٨٥).

٣- علي شاكر علي، تاريخ العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٧٥٠ دراسة في احواله السياسية، ط١، (الموصل، ١٩٨٥).

٤- عبد الرحمن شرف، تاريخ دولت عثمانية، (إستانبول، ١٣١٨)، ج٢.

٥- عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، (بغداد، ١٩٥٣)، ج٧.

٦- محمد سعيد الراوي البغدادي، تاريخ الاسر العلمية في بغداد، تحقيق: عماد عبد السلام رؤوف، ط٢، (بغداد، ٢٠٠٧).

٧- عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٧).

٨- محمود علي عامر، قاموس اللغة العثمانية، ط١، دار الصفدي، (دمشق، ٢٠٠٢).

٩- سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات مكتبة فهد الملكية الوطنية، (الرياض،٢٠٠٠).

١٠- ماكس فرايهرفون اوبنهايم، ارش برونيلش، فرنر كاسكل، البدو، ترجمة: محمود كبيبو، ط، شركة دار الوراق للنشر المحدودة، (لندن، ٢٠٠٧).

١١- مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والالقاب التاريخية، ط١، مؤسسة الرسالة، (بيروت، ١٩٩٦).

رسائل الماجستير والدكتوراه:

١- عماد كريم عباس الراوي، ولاية الموصل ١٦٢٣-١٧٢٦م. دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية والسياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الآداب، جامعة الانبار، ٢٠١٥.

٢- راجحة نافع عيد الدليمي، العلاقات الروسية-العثمانية ١٩٠٥-١٩١٧، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية للبنات، جامعة الانبار، ٢٠١٢.

المقابلات الشخصية:

١- مقابلة مع العقيد جمال كريم عباس الراوي أحد ضباط الجيش العراقي السابق وهو أحد أبناء اسرة جواد ال خزعل وأقارب الحاج إسماعيل الكاظم بتاريخ ٢٥/ ٤/ ٢٠١٩م.

الصحف:

١- جريدة العراق، العدد ٨٧٢، بتاريخ ٢٩ اذار ١٩٢٣.